

من (الكتاب الذهبي) قبل أنه يطبع

## لغة الأحكام والمرافعات

تمة

للأستاذ زكي عربي

— ٦ —

أنشئت المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ فلم يزال عهد الركافة دفعة واحدة . صحيح أنك لم تمد تطالع « هذا المرأة » و « تلك الرجل » و « هؤلاء الشخص » و « منه يفهم » و « لذا وكون ما ذكر » و « من حيث ليس » و « ما تورى » و « سبق المحاطبة » و « تحت الأهمية » و « كون من سابقة التحقيق » و « كون من ذا يتضح » و « كان جارى المشاجرة » ، لم تمد تطالع هذا وأشله ، ولكنك تقع على لغة ما زالت سقيمة معتلة كلغة هذا الحكم الصادر من محكمة الجنابات الاستثنائية سنة ١٨٨٧ ، قال بروى وقائع الجريمة :

« وكان عند القتل قبلاً واصف أفا متبنيه وجاعلاً له نصيب في بعض ملكه ، ثم كرهه وطرده واستبعده من المنزل قبل الواقعة بشهر وكان فيروز أفا مدخراً في منزله أمتعة ذات قيمة ، فواصف وعبد الله وخديجة المذكورة عملوا على قتله باتفاق بينهم ، وفي الليلة الممهودة توجه واصف أفا إلى المنزل وكان فيروز أفا خارجاً عنه وكمن في السطح بواسطة خديجة حتى حضر فيروز أفا وكانت خديجة في صالة معتاد نومها فيها وعبد الله ممد له محل بالحوش وفي آخر الليل اجتمع الثلاثة على بعضهم ودخلوا على فيروز أفا وأعدموه الحياة »

إلى أن قال يورد الأدلة على سبق الاصرار ويشير إلى النصوص :  
« ومنها اعترافه ( أى القاتل ) أن خديجة كانت تشتري له ملابس وتناوله تقود من مصروف الأغا على أمل الأغا سزوجها وهذا يفيد سبق سميح في إعدام الأغا

وحيث أن هذه الأدلة قد أثبتت على عبد الله السودانى التعمد وسبق الاصرار والترصص على قتل فيروز أفا بالأسباب المذكورة

بعد ذلك بتليل جامعات أخرى في نيسابور ودمشق وبيت المقدس والقاهرة (١) والاسكندرية وغيرها من البلدان ، وكثيراً ما قامت في مدن اشتهرت بالعلم قبل قيام الاسلام كما سيأتى ذكر ذلك بعد

طبرستان ، ومدرسة بالموصل ؛ حتى قيل إن له في كل مدينة بالعراق وخراسان مدرسة ، ولكن بعض المؤرخين كالسكي والسيوطي قد ردوا عليه هذا الرأي وقالوا إن المدرسة البيهية بنيسابور قد أنشئت قبل أن يولد نظام الملك ، وأن المدرسة السعيدية بنيسابور قد بناها الأمير نصر بن سبكتكين آخر السلطان محمود

وقد قرأت في الفريزي ( في الجزء الرابع من خطه طبعه عادية ) : « والمدارس مما حدث في الإسلام ، ولم تكن تعرف في زمن الصعابة ولا التابعين وإنما حدث عملها بعد الأربعين من سنى الهجرة ، وأول من حفظ عنه أنه بنى مدرسة في الاسلام أهل نيسابور بنيت بها المدرسة البيهية ، وبنى بها أيضاً الأمير نصر بن سبكتكين مدرسة ، وبنى بها أخو السلطان محمود بن سبكتكين مدرسة ، وبنى بها أيضاً المدرسة السعيدية ، وبنى بها أيضاً مدرسة رابحة . وأشهر ما بنى في القديم المدرسة النظامية ينداد لأها أول مدرسة قرر بها للفهاء معالم ، وهي منسوبة إلى الوزير نظام الملك ... وشرع في بنائها في سنة سبع وخمسين وأربعمائة وفرغت في ذى القعدة سنة تسع وخمسين وأربعمائة ، ودرس فيها الشيخ أبو إسحاق النيرازى الفيروزيادى صاحب كتاب التنتية في الفقه على مذهب الامام الشافعي رضى الله عنه ورحمه ، فافتدى الناس به من حيثئذ في بلاد العراق وخراسان وما وراء النهر وفي بلاد الجزيرة وديار بكر »

(١) الذى أمره أن الأزهر قد أنشأه جوهر الكاتب الصقلى بعد عام من فتح الفاطميين لمصر ، إذ تم بناء القاهرة في رمضان سنة ٣٦١ هـ وفتح الجامع الأزهر للصلاة في الشهر نفسه من العام ذاته ( وهو يوافق يولية سنة ٩٨٢ م ) وسرعان ما نشأت صفته الجامعية في ظروف مرضية ولم تلبث أن استقرت بعد ذلك وتأنت ، وقد لاحظ الأستاذ محمد عبد الله عنان أن الوزير العلامة ابن كاس — الذى كان أيام العزيز بالله — كان له أثر كبير في إسباغ هذه الصفة الملية على الأزهر ، وذكر من بين الأساتذة الذين كانوا في مقدمة من تولى التدريس والإقراء بالأزهر منذ إنشائه بنى النعمان قضاء مصر ، وكان القاضي أبو الحسن علي بن النعمان أول من درس بالأزهر ، وقد عقد أول حلقاته في صفر سنة ٣٦٥ وقرأ فيها مختصر أبيه في فقه آل البيت . وجاء في كتز الجوهري في تاريخ الأزهر أن أول من أقام الدرس بتولم هو العزيز بالله ابن المزم ، وأن في سنة ٣٧٨ سأل الوزير أبو الفرج يعقوب الخليفة العزيز بالله أبا منصور نزار في صلة رزق جماعة من الفهاء فأطلق لهم ما يكفي كل واحد منهم ، وبنى لهم سكناً إلى جوار المسجد وأدمم الوزير من ماله بصلات في كل عام ، وكان عدتهم خمسة وثلاثين فقياً ، وأن في سنة ٣٨٠ رتب المتصدرون قراءة العلم بالأزهر . ولكن الأستاذ جيوم يمس على أن الجامعات قد نشأت في القاهرة بعد المدرسة النظامية التي نشأت سنة ٤٥٧ ، أى قبل الفتح الزورمندى ( ١٠٦٦ موقفة هاستنجز Hastings ) بعام واحد — على أن ما أسلفت ذكره يبرر القول بأن القاهرة قد عرفت الجامعات في الأزهر قبل نشأة المدرسة النظامية بما يقرب من قرن من الزمان

الوفاء به مقسماً وقت تكوين العقد . وقد قسم العلامة ديمولان الشهير التهميدات غير القابلة للانقسام إلى ثلاثة أنواع : النوع الأول عدم الانقسام الناشئ عن العقد وهو المعبر عنه بعدم الانقسام الطبيعي أو المطلق أو الضروري . . .

فيظهر جلياً أن عدم الانقسام هذا هو اضطراري وخارج عن ارادة المتعاقدين لأنه ليس في وسعهم وقدرتهم تغيير ماهية وطبيعة الأشياء «

\*\*\*

ثم طفرت لغة المحاكم طفرة سميذة وظهر التحجج واضحاً ملموساً في العشر السنوات التالية على يد فحول غدى بهم القضاء الأهلي بعد سنة ١٨٩٠ . أنظر إلى هذه الدائرة بمحكمة الاستئناف كيف أصبحت تكتب برئاسة حامد محمود وعضوية قاسم أمين ودوهلتس (حقوق سنة ١٨٩٦)

« وحيث أن القاضي بتخطيه هذه الحدود (أى حين يتخطى القيود الموضوعية في قانون تشكيل المحكمة) صار عديم الصفة في الفصل وأصبح كأنه في بلد أجنبي . ومتى انعدمت صفة المحكمة في الفصل لا تكون أحكامها أحكاماً ولا قضائها قضاة، وإنما يكونون كأفراد فصلوا فيما رفع إليهم وساغوا فصلاهم في قالب الأحكام . وإن كان ذلك في استطاعتهم فليس في وسعهم أن يمنعوها من عندياتهم ما حرمه الشارع من القوة «

وما أجل هذا الايجاز في بيان موضوع النزاع المطروح على دائرة أخرى (دائرة أحمد عفيفي وسعد زغلول وكوريت) :

« حيث أن نقطة النزاع في هذه الدعوى هي من هو ملازم بدفع مبلغ المائة وثمانين جنيهاً إلى الطواجه سكبوي ، هل تكون الست نفيسة ملزمة أو الشيخ أحمد الحكيم أو الاثنان معاً ؟ وفي الحالة الأخيرة : هل تلك الملزمة بالتضامن أم لا ؟ «

\*\*\*

ومضى الرقي في طريقه بعد ذلك غير وان ولا متردد ، فسار سمو الأسلوب نضوج الفكر ، واكتشفت أو نحتت ألفاظ عربية كثيرة لتؤدى معانى فقهية حديثة ، وغمر سيل هذه النهضة المباركة دور المحاكم كلها لافرق بين جزئية وابتدائية واستئنافية . ثم جاءت محكمة النقض في العهد الأخير فطبقت لغة الأحكام بطابع جليل ممتاز جمع إلى دقة الأداء برشاقة اللفظ وجمال الأسلوب

صار عبد الله يستحق العقاب بالقتل عملاً بالمادة ٢٠٨ وحيث أن من يحكم عليه بالاعدام يشنق وحيث أن باقى التهمين مشبوه اشتراكهم في السرقة باعتراف اثنينهم «

وهالك ما يقوله حكم مدنى ابتدأ صدر في السنة عينها (صحيفة ٢٥٠ حقوق) يرد ما جاء في صحيفة الدعوى

« وحيث أن حالة المرض الذى اعترى المدعى لا يمكن شفاؤه قطياً ، وأن بينه وبينه الهيمى غطاطه وأن علته من الجسيمة ولا يمكن أن يؤدي أشغاله بالبرى ، ولما كان تضى حياته في خدمة الحكومة وأفقد بصره في أثناء تأدية خدماته كان من باب العدالة أن يربط له معاش «

على أن المحكمة لم تكن أفصح عبارة فيما رآته من « أن المدعى يمكن معالجته واستحصاله بعدها على كمية من النظر «

بل انظر ماذا تقوله محكمة الاستئناف « في الأودة المدنية والتجارية » :

« من حيث أن الأعمال المدعى باجراها سلامة بك (المدعى) في اللدة المذكورة هذه ليست أعمال مستجدة صار تكليفه بها بل إنها استعلامات واستفهامات ويجب عليه في كل الأحوال استيقا تلك المأمورية في يوم اخلاها منها

« وأن سلامة بك أجرى مناظرة المهمات المذكورة « ولهذا توضح للبيك الموما اليه بتلك الافادة بأنه يعلم مسألة تلك الرسوم وأنه يلزم إعطاه أفكاره فيما تطلبه مصاحبة السكة الحديد وهذا لا يمد عمل جديد

« وحيث أنه لما علم للحريية بناء على طلب سلامه بك قررت اللجنة بتعيين واحد كاتب بمهية شهرى ١٢٠٠ قرش

وحيث بناء على هذه الأسباب يتعين لنفو الحكم الابتدائى « وفي السنة عينها نشرت مجلة الحقوق بحثاً في « الاقتصاد المدنى » ؛ ولكن بوادى لغة سليمة بدأت تظهر وسط هذا الضعف كذلك التى يشرح بها هذا الحكم الصادر من إحدى المحاكم الابتدائية عدم قابلية بعض الالتزامات للانقسام

« فلنبحث الآن عن ماهية التعهد غير القابل للانقسام فنجد أنهم عرفوه بقولهم هو ما كان موضوعه شيئاً أو عملاً لا يمكن

بأن استرداد البائع على فرض حصول دفعه أمر غير جائز لأن الدفع إنما حصل تنفيذاً لارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون وحيث أن هذه المسألة وإن اشتد الجدل وكثر التحاور واختلفت الآراء وتناقضت الأحكام بشأنها ، إلا أن المحكمة ترى رجحان المذهب القائل بجواز الاسترداد . لا لأنه هو المذهب السائد المتغلب بين الشارحين والمحاكم فقط ، بل لسأفيه من مزايا ومافى عكسه من آفات

وتعميل ذلك ظاهر لأن في اعتماد الدفع إنزاعاً للمحظور وتشجيعاً للفاجر على مجرئه . دع أن القانون نفسه لا يرتب أراً للعقد القائم على سبب غير مشروع ، ولا يمكن أن تفهم هذه القاعدة وتدرك حكمتها إلا إذا محوت أثر التعاقد وعاد ما كان إلى ما كان

ذلك خير من الرأي القائل بأنه لا ينبغي مساعدة أى من طرفي التعاقد لأنه ليس لمن خالف القانون أن يستعين بالقانون ليحميه . ذلك بأن أصحاب هذا الرأي وهذه حججهم لم يبيأوا بما يترتب على النع من معاملة القابض على السحت معاملة أخف وأصلح من معاملة القابض على الحلال . بل إن هذه الحججة قد تلتوى على أصحابها في بعض الأحوال ويكون من نتائجها أن تتفاوت المعاملة بين العاقدين فيحل لأحدهما ما يجرم على الآخر هذا من الوجهة القانونية . وأدب النفس بقضى بأن ما خرج عن النظام العام يجب إرجاعه إليه ؛ ولما كان تنفيذ العقد الباطل خروجاً عن النظام وجب إلغاء التنفيذ ورد الحالة إلى ما كانت عليه قبله . ومن مصلحة المجموع أن يعلم سلفاً كل مقدم على مباشرة عقد باطل أنه لا يملك تنفيذ العقد بل ولا يملك الاحتفاظ بما تم لمصلحته تنفيذاً للتعاقد «

لغة بمشوقة تجيب إليك لو كنت من قضاة الدرجة الثانية البحث في الدعوى وتصور لك قاضى الدرجة الأولى رجلاً له قيمته فلا تقبل على هدم حكمه إن أردت الإلغاء إلا بمحذر واحتراس وهذا قاض ثالث - مصطفي مرعي - يجيد كتابة الأحكام على حداثة عهدته بالقضاء . أنظر كيف انقلب قلم المذكرات الجامع براعة مترفة هادئة تنخير لكل لفظ موضعه ولا تزيد في الأسباب حرفاً . أنظر اليه يطبق قاعدة أن العبرة في العقود بعماينها لا بعبانها :

« وحيث أن الطعن الثاني الذي وجهه المدعى للعقد يتطلب

لسنا نبائع ولا نلقى القول بغير دليل . « وعلى من ماري - كما يقول رئيس محكمة النقض الجليل في خطبته الخالدة - أن يقرأ فانه لا رأى لغير مطلع علم »

وإن المطلع المليم ليحار أى زهر يقتطف وسط هذه الجنة الفيحاء . لقد طنى تيار الاجادة فكتسح بقايا المعجمة وضالة التعبير وأصبحتنا حتى في القضايا البسيطة أمام أحكام حبسك نسجها وأشرفت ديباجتها . اقرأ هذا الحكم لقاض جزئى فاضل (اسكندر حنا) يقرر فيه القواعد التي يجب على سائق السيارات مراعاتها إذا ما اقتربوا من تقاطع شارعين ، ويتحدث عن ماهية هذه القواعد قانوناً :

« وحيث أن المدعى المدنى يقول إنه كان سائراً في شارع رئيسى ومن حقه أن يأمن السير فيه ولا يملك عليه أمنه السيارات الخارجة من الشوارع المتقاطعة فواجبها ألا تخرج إلى الشارع الرئيسي إلا بعد الاستيقاق من خلوه

وحيث أنه ليس في الدوائح أو الأوامر الادارية تقسيم الشوارع بين رئيسية وفرعية وماهى لإقواعد أوحى بها العقل ، فتواضع الناس على الممثل بها اتباعاً لما تقضى به مصالحهم وما يستوجبه ضمان أرواحهم أثناء سيرهم في الطرق العمومية وتنظيمها لمروهم ... والواجب يقضى على من يتقود سيارة في شارع متقاطع مع شارع رئيسى أن يتحقق قبل محاولة اجتيازها من خلوه أو من إمكانه المرور فيه قبل أن تدركه السيارات السائرة فيه ، ولكن ليس معنى ذلك أن السائق الذى يسير في شارع رئيسى يتهاون في قيادته إلى حد الخطأ أو الإهمال ، فانه يتمين عليه أن يكون شديد الحذر كلما اقترب من نقطة التقاطع وأن يخفف من سرعة سيارته اجتناباً للمفاجآت التي قد تحصل على غرة » بيان كامل لما احتواه رأس الكاتب من فهم صحيح لقواعد السير ، خطته براعة مالكة لخاصية الألفاظ تضعها حيث يجب أن توضع في أسلوب سهل وشيق

واقراً هذا الحكم للقاضى « حمن جاد » في قضية رفعها رجل على شريكه في الجريمة بطلب استرداد ما دفعه إليه ثمناً لاشترائه ، ووجد القاضى نفسه أمام رأيين قههين لكل منهما أنصاره ومخالفوه . أنظر كيف يؤيد رأى الذى اختاره لنفسه تأييد أديب بارع :

« وحيث أن المدعى عليه دفع بدم قبول الدعوى قولاً منه

بل انظر إلى لغة هذه العاطفة الجياشة تجلجل بحق الانسان إذا عذبه انسان لا فرق لدى حارسه القانون بين رجل ورجل :  
 « وبما أن هذه المعاملة التي أثبتت المحكمة أن المجنى عليه كان يعامل الطاعنين بها هي إجرام في إجرام ، ومن وقائهما ما هو جنابة هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة . وكماها من أشد المخازي إثارة للنفس واهتياجاً لها ودفناً بها إلى الانتقام . ولو صح أن الأمور كان يطلب نوم الطاعنين بمركز البوليس كما يقول الشاهد الذي اعتمدت المحكمة شهادته ، وكان هذان الطاعنان يتخوفان من تكرار ارتكاب مثل هذه المنكرات في حقهما كما يقول وكيل أحدهما في تقرير الأسباب وفي المرافعة الشفهية ، فلا شك أن مثلهما الذي أودى واهتيج ظلماً وطفياً والذي ينتظر أن يتجدد إيقاع هذا الأذى الفظيع به — لا شك أنه إذا أجهت نفسه إلى قتل معذبه فأنها تنجبه إلى هذا الجرم موتورة مما كان ، منزعة واجبة مما سيكون ؛ والنفس الموتورة المنزهة هي هاتجة أبداً لا يدع انزعاجها سبيلاً إلى التبصر والسكون . حتى يحكم العقل هادئاً متزاناً متروياً فيها تنجبه إليه الارادة من الأغراض الاجرامية التي تتخيلها قاطعة لشقاؤها . ولا شك بناء على هذا أن لا محل للقول بسبق الاصرار ، إذ هذا الظرف يستلزم ألا يكون لدى الجاني من الفرصة ما يسمح له بالتروي والتفكير المطمئن فيها هو مقدم عليه »

### نظرة الى الوعاصم

والآن وقد استدرنا حياة اللثة القضائية كما كانت ، واستعرضنا بعض الأدلة القائمة على نهضة حالية لا تنكر ، نود لو استطننا أن نزيح طرفاً من سجب المستقبل فنطل على ما يمهده الزمن لهذه اللثة الكريمة العريزة

كأني بها وقد راق لها الجو واتسبط أمامها ميدان العمل فسيحاً غير محدود ، كأني بها وقد استولت على مشاعر جيل جديد ممن في الأدب وثقافة العصر ، فراح يفكر فيها ويكتب ويؤلف ، وكأني بهذا الجيل وقد ضرب بهم في جهود البشرية نحو الكمال ، وكأني بمصر وقتت على قدميها في طليعة العالم العربي تبادل الترب ثقافة بثقافة وتبنيها علماً بعلم

لست بحالم . إنى أرى هذا اليوم رأى العين ما

( تم البحث )

زكي عيسى

البحث فيما إذا كان العقد المذكور قد استوفى شروط البيع فيكون ملازماً للبائع أو هو لم يستوف هذه الشروط خلافاً لظاهره فيكون هبة أو وصية يسترها بيع

وحيث أن المحكمة عند إجراء هذا البحث لا تستطيع أن تنظر إلى العقد في ظاهره دون أن ترجع إلى الظروف التي أحاطت بالتعاقدين ، لأن العبرة في وصف العقود بالحقيقة التي قصدتها التعاقدون لا بالصورة التي تدل عليها الألفاظ والنصوص . كما أن المحكمة لا تستطيع أن تنظر إلى العقد المذكور مستقلاً عن الورقة الأخرى التي استصدرها الوالد من ابنة على طول المدة التي تقرب من سنة بين تاريخ العقد وتاريخ الورقة سابقة الذكر لأن تحرير هذه الورقة معناه أن التعاقدين أرادا أن يكملها بها العقد بحيث يصبح منه جزء لا ينفصل ، أو تكون معه كلاً لا يقبل التجزئة «  
 تلك نماذج للغة الأحكام في يومنا الحاضر أتينا بها على سبيل التمثيل لا الحصر ، فان مجموعات الأحكام زاخرة بثمار قرأع خصبة وأقلام مواتية

« وعلى من ماري أن يقرأ فانه لا رأى لغير مطلع عليم »

وحدث ولا حرج عن أحكام محكمة النقض والابرار في عهدنا الحاضر . ارجع إلى أي حكم تقع عليه يدك من أحكام دائرتها . اقرأ ما شئت بلا تمييز تقرأ أدياً طالياً قد أسبغ على قضاء المحكمة العليا ما كان يجب له من روعة وجلال

لستنا نحاول هنا تحليلاً لهذه الناحية من أدب العصر ، ولكن من ذا عملك أن يمر دون أن يقف وقفة إعجاب وطرب على مثل هذا القول لمحكمة النقض ترسم به حدود حرية النقد :

« وبما أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن العرف جرى على المساجلة بالمبارات الحماسية والأساليب التخيلية والفاظ التهويل والمبالغة والتحذير والترهيب لجرم التأخير على النفس وجعلها على التصديق في الشؤون التي ليس من المستطاع حمل الناظر على تصديقها بالطرق البرهانية الهادئة . هذا الرأي لا نجيزه محكمة النقض والابرار ، بل إننا نصرح بأن فيه خطراً على كرامة الناس وطمانينتهم وتشجيعاً للبداهة ودنس الشتام . والحقيقة ليست بنت التهويل والتشهير والمبالغة والترهيب بل بنت البحث الهادئ والجدل الكريم . وإذا كان لحسن النية مظهر ناطق فانه الأدب في المناظرة ، والصدق في المساجلة »